شهدت فيينا، أمس الثلاثاء، جولة أولى من المباحثات بين إيران وأطراف الاتفاق النووي، بمشاركة أميركية، من دون حصول لقاءات مباشرة بين ممثلي طهران وواشنطن، لتنتهي إلى ترحيل المباحثات إلى الخبراء، وذلك فيما واصلت إيران التشدد رافضة تقديم أي تنازل قبل رفع العقوبات

جولة أولى من مفاوضات فيينا

ترحيل المباحثات حول العقوبات والخطوات النووية إلى اجتماعات الخبراء

تجمّع معارضون إيرانيون أمام مكان عقد الاجتماعات (جو كلامر/فرانس برس)

طهران، فيينا ـ **العربي الجديد**

انتهت الجولة الأولى من مباحثات فيينا بين إيران وأطراف الاتفاق النووي، الممثلة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا والصين وروسيا وممثل الاتحاد الأوروبي، بحضور الولايات المتحدة، أمس الثلاثاء، بالاتفاق على استكمال المباحثات على مستوى الخبراء يوم الجمعة المقبل، مع مواصلة طهران التشديد على ضرورة رفع العقوبات الأميركية كخطوة أولى لإحياء الاتفاق النووي، ورفض الدخول في أي مفاوضات لمناقشة مواضيع خارج الاتفاق. وعُقدت المباحثات في فندقين، على خلفية رفض طهران أي تفاوض مع الولايات المتحدة، فيما أدى الأوروبيون دور الوسيط. وفي ختام الجولة الأولى، عصر أمس، أعلنت الخارجية الإيرانية، في بيان، الاتفاق على استكمال المباحثات على مستوى الخبراء. وأوضحت أن اللجنة المشتركة اتفقت على عقد اجتماعين موازيين لخبراء الدول الأعضاء لإجراء مباحثات فنية حول رفع العقوبات والخطوات النووية، مشيرة إلى أن نتائج الاجتماعين سترفع إلى اللجنة المشتركة. وأكدت الخارجية أن رئيس الوفد الإيراني عباس عراقجي شدد خلال اجتماع أعضاء اللجنة على ضرورة رفع العقوبات الأميركية «كخطوة أولى ضرورية لإحياء الاتفاق النووي»، معلناً أن إيران مستعدة لوقف خطواتها النووية والعودة لتنفيذ كامل تعهداتها بعد رفع العقوبات والتحقق منه.

من جهته، قال أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، في تغريدة على «تويتر»، إن «إيران لن تدخل في أي مفاوضات لمناقشة مواضيع خارج الاتفاق النووي تحت أي ظرف». وغرد شمخاني أنه «بمعزل عن وجود إرادة أو قدرة لدى أوروبا أم لا لإقناع الولايات المتحدة برفع العقوبات بالكامل عن إيران والعودة إلى تعهداتها المنصوص عليها بالاتفاق النووي، فإن إيران لن تدخل في أي مفاوضات خارج الاتفاق النووي تحت أي ظرف كان».

وفي السياق، كشفت مصادر إيرانية مطلعة، لـ«العربي الجديد»، أن «مباحثات مكثفة» بين الوفد الإيراني برئاسة عباس عراقجي وأطراف الاتفاق النووي على حد سواء استبقت الاجتماع، مشيرة إلى لقاءات عراقجي مع رئيسي الوفدين الصيني والروسي بعد وصوله إلى فيينا مساء الإثنين. كما أفادت وسائل إعلام إيرانية أيضاً بأن عراقجي أجرى مباحثات، أمس الثلاثاء، قبيل الاجتماع مع المدير السياسي للاتحاد الأوروبي إنريكي مورا، الذي ترأس اجتماع اللجنة المشتركة للاتفاق النووي. وأكدت مصادر أن رئيس الوفد الإيراني جدد تأكيد موقف طهران خلال مباحثاته الثنائية مع بعض أطراف الاتفاق النووي، داعياً هذه الأطراف إلى ممارسة الضغط على واشنطن لإلغاء العقوبات، مع إبداء التمسك بشرط رفع العقوبات بالكامل والتحقق منه قبل عودة إيران إلى تنفيذ تعهداتها بالاتفاق. ويستقر الوفد الإيراني، حسب هذه المصادر، في فندق «غرائد» في فيينا، حيث تلتئم فيه اللجنة المشتركة للأطراف المتبقية بالاتفاق النووي، فيما أفادت وسائل إعلام إيرانية بأن الوفد الأميركي برئاسة المبعوث الأميركي للشأن الإيراني روبرت مالي، يقيم في فندق «أميريال».

وذكرت وكالة «تسنيم» الإيرانية أن رئيس الوفد الإيراني تعرض لـ«هجوم فاشل» من قبل «أحد العناصر المعادية للثورة الإسلامية»، مشيرة إلى أنه «تم إحباط الهجوم». وأفادت «تسنيم» بأن «مجاهدي خلق»، وهي منظمة إيرانية معارضة، ومعارضين آخرين، نظموا تجمعاً احتجاجياً أمام الفندق الذي يستضيف مباحثات فيينا بين إيران وأطراف الاتفاق النووي، مشيرة إلى أن السفارة الإيرانية في فيينا «وجهت التحذيرات اللازمة للشرطة النمساوية لضرورة حفظ أمن المفاوضين الإيرانيين».

من جهته، علّق المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي أمس، على اجتماع فيينا، بالقول «في الوقت الراهن لسنا متفائلين أو متشائمين بنتائج هذا الاجتماع، لكننا مطمئنون إلى أننا دخلنا مساراً صحيحاً». وأضاف «إذا أثبتت أميركا إرادتها وجديتها وصداقتها فذلك يمكن أن يشكل مؤشراً جيداً لمستقبل أفضل للاتفاق النووي وفي نهاية المطاف تنفيذه الكامل خلال الأسابيع المقبلة». وأكد أن «أميركا محبطة من المسار الخاطئ الماضي وتقر بفشل الضغوط القصوى وليس لها أي خيار إلا إحياء الاتفاق النووي وعودة جميع الأطراف إليه»، مضيفاً «نحن في بداية مسار إحياء الاتفاق ونحن مطمئنون إلى أن الإدارة الأميركية في المستقبل القريب جداً ليس أمامها أي طريق سوى إنهاء التصرفات المتنكرة للقانون وسترفع العقوبات الأحادية».

وجدد ربيعي تأكيد مواقف بلاده بشأن تنفيذ الاتفاق النووي، قائلاً إن «مواقفنا بهذا الخصوص واضحة بالكامل وسيكررها مفاوضونا في فيينا، وهي أنه لن يكون هناك أي تفاوض بين مندوبي إيران وأميركا، ونحن مستعدون لنقل هذه الرسالة لأطراف الاتفاق النووي عن أن الجمهورية الإسلامية جاهزة لأن تعود في أقرب وقت ممكن إلى تنفيذ جميع تعهداتها في حال رفع العقوبات وتنفيذ القرار 2231 لمجلس الأمن والتحقق من تنفيذ بقية الأطراف التزاماتها».

وكان المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي قد استبق بدء المباحثات بالقول، أمس، إن بلاده ستتخلى قريباً عن 133 «إنجازاً نووياً»، مشيراً إلى بدء عملية الاختبار لأجهزة الطرد المركزي المتطورة من جيل «آي أر-9» (IR9). وأشار كمالوندي في مقابلة مع وكالة «إيسنا» الإيرانية، إلى أقتتاح 12 مشروعاً نووياً في عدة مجالات، مثل الطب النووي وتخصيب اليورانيوم، لافتاً إلى أن أجهزة «آي أر-9» من أهم أجهزة الطرد المركزي المتطورة، صنعت محلياً وفق المعايير الحديثة المعتمدة.

في المقابل، حضّرت الولايات المتحدة مباحثات فيينا بوفد رأسه المبعوث الأميركي لإيران روبرت مالي، لكن من دون مفاوضوا في فيينا، وهي أنه لن يكون هناك أي تفاوض بين مندوبي إيران وأميركا، إلى طاولة واحدة مع الوفد الإيراني. وأكد الاتحاد الأوروبي قبل اللقاء، أنه سيتم إجراء «اتصالات منفصلة» بين الأطراف التي لا تزال منضوية في الاتفاق، وواشنطن. واستبق مالي الاجتماع بالقول لشبكة «بي بي سي» الأميركية: «تدرك الولايات المتحدة أنه من أجل العودة إلى الالتزام (بالاتفاق النووي)، علينا أن نرفع العقوبات غير المتلائمة مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إيران والدول الأخرى المنضوية» في إطاره. كما كان المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس قد أكد أيضاً، الإثنين، استعداد بلاده لإعادة النظر في بعض العقوبات المرتبطة بالملف النووي، وقال «حتماً لن نقدّم مبادرات أحادية الجانب أو تنازلات لإقناع إيران»، مشيراً إلى أنّ «الصيغة الأولية هي تلك التي لا تزال سارية حتى اليوم - الرفع المحدود للعقوبات النووية مقابل قيود دائمة ويمكن التحقّق منها على برنامج إيران النووي».

> عراقجي: رفع العقوبات الأميركية خطوة أولى لإحياء الاتفاق

> عُقدت الاجتماعات في فندقين وادى الأوروبيون دور الوسيط

السودان يلغي قانون مقاطعة إسرائيل

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

وافق مجلس الوزراء السوداني، أمس الثلاثاء، على مشروع قانون لإلغاء قانون مقاطعة إسرائيل الصادر عام 1958، وذلك خلال اجتماع ترأسه رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، أكد أيضاً على «الموقف الثابت» للخرطوم تجاه حل الدولتين. وبحسب بيان صادر عن المجلس، فقد أكد الاجتماع على «موقف السودان الثابت تجاه إقامة دولة فلسطينية في إطار حلّ الدولتين»، على أن يرفع مشروع قانون إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل، كما هو متوقع، إلى جلسة مشتركة بين مجلس السيادة السوداني ومجلس الوزراء، لإجازته بصورة نهائية، ليدخل بعدها حيّز التنفيذ.

وكانت الحكومة السودانية قد أكدت في وقت سابق أنها تركت موضوع التقرير بشأن التطبيع مع إسرائيل للمجلس التشريعي الانتقالي، الذي لم يتم تشكيله بعد. ومنذ فبراير/ شباط 2020، بدأ السودان خطوات التطبيع مع إسرائيل، بلقاء جمع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في مدينة عنتيبي الأوغندية، بدعم من إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، التي كانت قد اشترطت التطبيع مع إسرائيل لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

دعم إيطالي ـ يوناني لليبيا

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تتواصل زيارات المسؤولين الأوروبيين إلى ليبيا، حيث وصلها إليها، أمس، رئيسا وزراء إيطاليا ماريو دراغي، واليونان كرياكوس ميتسوتاكيس. وشدد دراغي، خلال مؤتمر صحافي مع رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، على أن الشرط الأساسي للسير نحو الأمام في ليبيا هو وقف إطلاق النار. وأضاف دراغي أنه بحث مع الدبيبة العديد من الملفات المشتركة بين البلدين، ولا سيما ملف الهجرة غير الشرعية، الذي أكد على رغبته في معالجته بالتنسيق مع الجانب الليبي، مشدداً على دعم بلاده لمسار السلام في ليبيا. من جانبه، أكد الدبيبة تطلع حكومته إلى تفعيل اتفاقية الصداقة الليبية الإيطالية الموقعة في العام 2008. وأضاف: «نسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي ورفع التبادل التجاري بين البلدين».

من جهته، أكد رئيس الوزراء اليوناني كرياكوس ميتسوتاكيس، في مؤتمر صحافي مع الدبيبة، ضرورة «مغادرة القوات الأجنبية الموجودة في ليبيا»، مضيفاً: «ننظف إلى جانب ليبيا لتحقيق الاستقرار وإجراء الانتخابات بعيداً عن التدخلات الأجنبية». وقال الدبيبة بدوره إن «ليبيا تعمل على إعادة العلاقات الليبية اليونانية إلى سابق عهدها». وأضاف: «مستعدون لتشكيل لجان مشتركة مع اليونان لمناقشة الحدود البحرية».

الجزائر: تظاهرات طلابية تتحدى الاعتقالات

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

شهدت شوارع العاصمة الجزائرية، ومدن عدة، أمس الثلاثاء، تجدد تظاهرات الحراك الطلابي، وذلك في أعقاب حملة اعتقالات شنّتها الشرطة منذ يوم السبت الماضي، وشملت توقيف 26 من الناشطين، تقرر إيداعهم السجن أول من أمس الإثنين. وفي وسط العاصمة، تجمع الطلاب في ساحة الشهداء، حيث انطلقت مسيراتهم باتجاه شارع العربي بن مهيدي، وصولاً إلى ساحة الجامعة المركزية والبريد المركزي، وسط حضور وانتشار لافت لقوات الأمن والشرطة، خشية حدوث توترات على خلفية قرار حبس الناشطين الموقوفين. وخلال مسيراتهم، هتف المتظاهرون بالشعار المركزي للحراك «تحيا الجزائر دولة مدنية، وليس عسكرية»، كما احتلت قضايا الساعة حيّزاً رئيسياً في نشاطهم، خصوصاً في ما يتعلق بقضايا التعذيب وإساءة التعامل مع الناشطين الموقوفين في مراكز الأمن. ورفعت صور الناشطين المعتقلين، وأبرزهم الشاعر محمد تاجديت ومليك رياحي وصهيب دباغي. وقال الناشط الطلابي، عمر مرين، إن الاعتقالات الأخيرة لا يمكن أن تمنع الطلاب من الاستمرار في التظاهر حتى تحقيق المطالب الديمقراطية، مشيراً إلى أن السلطة تحاول مع قرب موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة المقررة في 12 يونيو/حزيران المقبل، تخويف الناشطين لتمرير الانتخابات التي يصفها الطلاب والحراك بالمسرحية.

شرق غرب

وفد أمني مصري في غزة ورام الله

أجرى وفد أمني مصري رفيع المستوى، أمس الثلاثاء، زيارة إلى قطاع غزة، استمرت ساعات، حيث عقد لقاء مع قيادة حركة «حماس» في القطاع. وترأس الوفد مسؤول ملف فلسطين في جهاز الاستخبارات العامة المصرية، اللواء أحمد عبد الخالق، كما ضمّ اللواء سامح نبيل. ووصل الوفد إلى غزة بعدما أجرى لقاء مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية في رام الله، فيما أوضحت مصادر لـ«العربي الجديد» أن مباحثات الوفد المصري تناولت مواضيع عدة بينها الحفاظ على الترتيبات الخاصة بالانتخابات التشريعية الفلسطينية إلى جانب التطورات في الأردن.

(العربي الجديد)

السفير الإماراتي في إسرائيل يباشر عمله

وصل السفير الإماراتي محمد آل خاجة، أمس الثلاثاء، إلى تل أبيب، لمزاولة عمله سفيراً لدى دولة الاحتلال. وأكد السفير الإماراتي، إثر وصوله تل أبيب على متن طائرة تابعة لشركة «الاتحاد» سعادته لبدء عمله، وذلك بعدما كان قدّم في زيارة سابقة في 3 يناير/كانون الثاني الماضي، أوراق اعتماده رسمياً للرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين.

(العربي الجديد)

قلق أوروبي على حقوق الإنسان في تركيا

أعرب رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال (الصورة)، ورئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون ديرلاين، أمس الثلاثاء، عن قلقهما حيال ملف حقوق الإنسان في تركيا، وذلك خلال زيارة لهما إلى أنقرة لإنعاش العلاقات بين الكتل وتركيا. وقال ميشال إثر لقائه مع فون ديرلاين، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أنه أعرب للأخير عن «القلق البالغ» للاتحاد الأوروبي حيال انتهاكات لحقوق الإنسان، فيما شدّدت رئيسة المفوضية الأوروبية على «ضرورة أن تحترم تركيا حقوق الإنسان».

(فرانس برس)

إطلاق نار بقاعدة ماريلاند البحرية

قتل عنصر في البحرية العسكرية الأميركية، أمس الثلاثاء، بعدما فتح النار في قاعدة عسكرية في ماريلاند، ما أدى إلى إصابة شخصين آخرين، بحسب بيان للبحرية. ومطلق النار كان جندياً في مستشفى تابع للبحرية الأميركية. وعقب الحادث، طلب مكتب شريف مقاطعة فريدريك من السكان تجنب المرور بعدد من المناطق.

(أسوشيتد برس)

بوركينا فاسو: قتلى وجرحى بهجوم لمتطرفين

قتل 3 شرطيين و5 أعضاء في مليشيا محلية تحارب «الجهاديين» في شرق بوركينا فاسو، أول من أمس الإثنين بعد تعرضهم لهجوم. وقال مصدر أمني لـ«فرانس برس»، إن «وحدات مشتركة من الدرك ومنظمة متطوعين للدفاع عن الوطن، تعرضوا لهجوم في تانوالبوغو في مقاطعة غورما»، فيما أوضح مسؤول محلي في «منظمة المتطوعين»، وهي مليشيا لمكافحة المتطرفين، أن «عدة عشرات من المسلحين على دراجات بخارية» هاجموا الدورية المشتركة.

(العربي الجديد)

ثالث جولات الحوار الأميركي ـ العراقي اليوم: قاآني في بغداد

تعقد اليوم الجولة الثالثة من الحوار الاميركي العراقي والتي يتوقع ان توضح ما اذا كانت هناك سياسة اميركية جديدة. وفيما تتطرف الجولة لملفات عدة، بدت لافتة زيارة إسماعيل قاآني للعراق

عثمان المختار

تنطلق، اليوم الأربعاء، أعمال الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة، وهي الأولى التي تعقد في عهد الرئيس جو بايدن، ما يزيد من مساحة التكهنات حول ما سيتم بحثه فعلاً خلال جولة اليوم، وحول موقف الإدارة الأميركية الجديدة من مسألة سحب القوات الأميركية من العراق، أو خفض عديدها، ونوعية الدعم المقدم لبغداد. وفيما استبقت الجولة بوصول زعيم «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال إسماعيل قاآني، إلى العراق، أول من أمس لعقد سلسلة اجتماعات مع شخصيات سياسية وقادة فصائل، وهو ما تم وضعه في إطار الضغط على المسؤولين العراقيين للمطالبة بسحب القوات الأميركية خلال الجلسة، كان لافتاً التصعيد خلال الأيام الماضية ضد التحالف الدولي. وقال مسؤول عراقي لـ«العربي الجديد» إنّ الجولة، والتي تمتد ليوم واحد، «ستوضح ما إذا كانت هناك سياسة أميركية جديدة بشأن العراق أم لا، وهو ما نحاول فهمه والتعامل معه»، مضيفاً أنّ العراق ما زال بحاجة إلى «دعم عسكري غير قتالي من قبل الولايات المتحدة، يتعلق ببرامج التسليح والتدريب والدعم اللوجيستي، فضلاً عن حاجته لاستمرار الغطاء الجوي لقوات التحالف الدولي».

ووفقاً للمسؤول نفسه، فإنّ ملفات «الأمن ومواصلة محاربة تنظيم داعش والملفين الصحي والاقتصادي، مثبتة مسبقاً في برنامج الجلسات»، موضحاً أنّ «هناك احتمالاً كبيراً لبحث قضايا أخرى غير مدرجة على الجدول، مثل ملف الفصائل المسلحة، وتعزيز استقلالية المؤسسات الأمنية العراقية أمام هذه الفصائل، وهو ما أشارت إليه واشنطن على لسان مسؤولين في أكثر من مناسبة خلال الفترة الماضية». ورجح المسؤول أن يتم «التطرق لمسألة العقوبات الأميركية على إيران، والاستثناءات الممنوحة لبغداد بهذا الشأن، تحديداً في ما يتعلق باستيراد الكهرباء والغاز، وأزمة تجميد أكثر من 2,3 مليار دولار كاستحقاقات لطهران على العراق تطالب بها السلطات الإيرانية منذ مدة، فيما يسعى العراق للحصول على استثناء أميركي في هذا الخصوص لدفعها، بعد تلويح طهران بإمكانية وقف تصدير الغاز إلى العراق في الفترة المقبلة، بسبب تراكم الديون». وختم المسؤول بالقول إنّ «الجولة الجديدة قد لا تكون امتداداً للجولتين اللتين عقدتا في عهد إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، في يونيو/حزيران وأغسطس/آب من العام الماضي، وقد تشهد تغييرات في النتائج والتفاهمات». وتعقد جلسة الحوار اليوم عبر تقنية «الفيديو كونفرنس»، ويشارك فيها مسؤولون عراقيون من وزارات الخارجية والدفاع والأمن الوطني، ومكتب القائد العام للقوات المسلحة، رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي. كما علمت «العربي الجديد»، أنّ وفداً من حكومة إقليم كردستان العراق وصل إلى بغداد، أمس الثلاثاء، للمشاركة في الجولة الثالثة من الحوار.

يرى مراقبون أن العراق مازال بحاجة للدعم الاميركي (مرتضى السوداني/الأناضول)

وفي السياق، قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في تغريدة عبر تويتر أمس: «أتطلع للتحدث إلى نظيري العراقي، فؤاد حسين، غداً في الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق. سنراجع التقدم المحرز في كل مجال من مجالات شراكتنا الواسعة الاستراتيجية».

إلى ذلك، كان لافتاً استباق قاآني جولة الحوار بزيارة العراق، إذ كشف التلفزيون الإيراني عن أن قائد «فيلق القدس» اختتم، أمس الثلاثاء، زيارة إلى العراق، التقى خلالها كبار المسؤولين العراقيين والشخصيات ورؤساء الأحزاب والفصائل السياسية. وذكر المصدر أن الزيارة استمرت يومين، بحث فيها قاآني سبل تعزيز العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية.

من جهته، قال مسؤول حكومي عراقي لـ«العربي الجديد»، أن قاآني لم يلتق برئيس الوزراء أو أي من القيادات الحكومية، ولقاءاته كانت مع زعماء فصائل مسلحة وشخصيات سياسية، مرجحاً أن تكون الزيارة لها علاقة بجلسة الحوار الأميركي العراقي، إذ تضغط إيران باتجاه دفع الحكومة للطلب رسمياً من واشنطن الانسحاب من العراق.

وشهد العراق خلال الاثنتين والسبعين ساعة الماضية، تصعيداً ملحوظاً في الهجمات التي تستهدف قرابة تاً تعمل لصالح التحالف الدولي بقيادة واشنطن، إضافة إلى قصف صاروخي طاول قاعدة «بلد» الجوية شمالي العراق، الأحد الماضي، إذ قالت السلطات العراقية إن صاروخي كاتيوشا استهدفا القاعدة، من دون أن يسفر ذلك عن أي خسائر مادية أو بشرية. ويأتي ذلك بالتزامن مع تصريحات جديدة لقيس الخزعلي، زعيم ميليشيا «عصائب أهل الحق»، إحدى أبرز الفصائل المسلحة الحليفة لطهران، قال فيها إنّ العمليات التي تستهدف الأميركيين «ستستمر وتزداد، إذا لم توافق الولايات المتحدة الأميركية على سحب قواتها المقاتلة من أرض العراق كله».

ولهذا المفاوضون العراقيون يجب أن يغلّبوا مصلحة العراق بعيداً عن أي تأثيرات من هنا أو هناك».

في الإطار ذاته، قال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان، كاظم الركابي، في إيجاز للصحافيين أمس الثلاثاء من داخل البرلمان، إنّ جولة الحوار اليوم الأربعاء مع الولايات المتحدة «ستناقش جدولة الانسحاب الأميركي من العراق». وأضاف الركابي، وهو عضو في ائتلاف «دولة القانون»، أبرز القوى السياسية الحليفة لإيران، أنّ الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي «ستكون استكمالاً للجولتين الأولى والثانية، وهناك محاور عدة لبحثها، أبرزها إخراج القوات الأميركية من العراق».

من جهته، قال الباحث في الشأن السياسي العراقي، لقاء مكي، إنّ «الجلستين السابقتين للحوار، غلب عليهما طابع استكشاف وطرح الرؤى، ولم يطرح أي من الجانبين موضوع الانسحاب الأميركي الكامل من العراق». وأضاف مكي في حديث عبر الهاتف مع «العربي الجديد»، أنّ «العراق محتاج للقوات الأميركية في مواجهة خطر تنظيم داعش على الأرض، وبالتالي فإنّ أي قرار بالانسحاب الأميركي، قد يتبعه أيضاً قرار بانسحاب قوات حلف شمال الأطلسي، وهذا ما لن تتحمله القوات العراقية، وسيؤثر عليها بالتأكيد. وأعتقد أنّ آخر ما تفكر به الحكومة الآن، هو التخلي عن دعم القوات الغربية».

ورأى مكي أنّ زيارة قاآني إلى العراق هي ضمن «التحشيد والضغط على الحكومة، وواشنطن تعي أنّ هذه رسالة إيرانية مفادها إما تستسلمون وترفعون العقوبات، أو يتواصل الضغط عليكم في ملفات كثيرة في المنطقة».

مزايدة سياسية

قال الباحث في الشأن السياسي العراقي لقاء مكي، لـ«العربي الجديد»، إن «المطالبة بالانسحاب الأميركي من العراق مرتبطة بشكل أساسي بالصراع الأميركي الإيراني، وهي ترتفع كلما تزداد حدة الجدالات بين واشنطن وطهران». وأضاف: «كما أن هذا الملف يعدّ من أوراق الضغط الإيرانية على واشنطن، وليس هدفاً بحد ذاته. لذلك قصة الانسحاب هي مزايدة سياسية، وليست مطلبا عمليا يا عراقيا، ولا أظن أنها ستطرح بجدية في الاجتماع اليوم».

الحدث

قرّرت السلطات الأردنية، أمس الثلاثاء، حظر النشر حول المخطط الهادف لـ«زعزعة أمن الأردن واستقراره»، وفق إعلانها، بعد تسريب تسجيل صوتي للأمير حمزة بن الحسين، خلال لقائه رئيس أركان الجيش يوسف الحنيطي، السبت، رفض فيه الالتزام بالبقاء في منزله، قبل وساطة من عم الملك دفعت الأمير حمزة لإعلان الالتزام بنهج الأسرة. في المقابل، برزت أمس التسريبات التي رافقت زيارة وفد سعودي إلى عمّان، واهدافه، مع حديث صحافي أميركي عن سعي الوفد للإفراج عن رئيس الديوان الملكي السابق باسم عوض الله

لغز الأردن

حظر النشر وتسريب صوتي جديد لحمزة

عمّان ـ **العربي الجديد**

مع مرور ثلاثة أيام على بوست» تفيد بأن الوفد يسعى للإفراج عن رئيس الديوان الملكي السابق باسم عوض الله، الموقوف في القضية، علماً أنه يحمل الجنسية السعودية وشغل في وقت سابق منصب مبعوث خاص للملك الأردني إلى السعودية. وما زاد الغموض حول الملف، قرار النيابة العامة حظر النشر حول القضية.

وبرز تطور جديد سيزيد الغموض حول مجريات القضية، إذ قرّر نائب عام عمّان حسن العبدالات، وحفاظاً على سرية التحقيقات التي تجريها الأجهزة الأمنية، حظر النشر في كل ما يتعلق بها في هذه المرحلة من التحقيقات. وقال العبدالات في تصريح، أمس، وفق وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إنّ حظر النشر سيسري إلى حين صدور قرار بخلاف ذلك، ويشمل وسائل الإعلام المرئي والمسموع ومواقع التواصل الاجتماعي، ونشر وتداول أي صور أو مقاطع مصورة تتعلق بهذا الموضوع، وتحت طائلة المسؤولية الجزائية. وأثار هذا القرار انتقادات لما فيه من مسّ بحق الأردنيين بالحصول على المعلومة. وقال عضو مجلس نقابة الصحافيين الأردنيين خالد القضاة، لـ«العربي الجديد»، إن معظم قرارات حظر النشر التي صدرت في الفترة الأخيرة في الأردن، تخالف المادة 128 من الدستور، التي تنص على أنه «لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها». وأضاف أن جميع الاستدلالات القانونية حول هذا الموضوع فيها شبهة دستورية، فالأصل في حظر النشر أن يكون حول القضايا ذات الطابع الأسري، أو يرى القاضي أنه يقدّم حماية للضحايا. واعتبر أن قرارات حظر النشر هي معالجة لخلل تدفق المعلومات بخطأ أكبر.

من جهته، قال مدير مركز حماية وحرية الصحافيين نضال منصور، لـ«العربي الجديد»، إن القرار يحد من حرية التعبير، خصوصاً أن مواقع التواصل الاجتماعي متاحة للجميع، وبالتالي لا تستطيع السلطة القضائية أو التنفيذية أن تذهب لتحاسب كل من ينشر في قضية تشغل الرأي العام المحلي والعالمي، في جميع دول العالم. وأضاف أنه من الممكن منع نشر تفاصيل محاضر التحقيق، ولكن لا مبرر لمنع النشر في قضية عامة.

ويأتي قرار حظر النشر بعد تسريب تسجيل صوتي للأمير حمزة، مساء الإثنين، الذي طلب منه البقاء في قصره في عمّان، قال فيه إنه لن يلتزم بالأوامر. وتابع في التسجيل، الذي يبدو أنه تم خلال لقاء بينه وبين رئيس أركان الجيش اللواء يوسف الحنيطي، الذي زاره في قصره السبت لإبلاغه بأنه سيخضع للإقامة الجبرية: «أنا لن أتحرّك لأنني لا أريد أن أصعّد الآن، لكن أنا بالتأكيد لن ألتزم عندما يُقال لي ممنوع أن أخرج وممنوع أن أغرّد وممنوع أن أتواصل مع الناس وفقط مسموح لك أن ترى» العائلة. وأشار الأمير إلى أنه سجّل كلام الحنيطي ووزّعه على معارفه وأهله «على أساس إن حصل أي شيء». وأضاف «أن ياتي رئيس أركان ويقول لي هذا الكلام، هذا غير مقبول بأيّ شكل من الأشكال. حالياً أنتظر الفرج لنرى ما سيحصل».

وفي التسجيل، قال قائد الجيش إن الأمير سيعاقب بسبب لقاءاته مع أفراد بدأوا يتحدثون أكثر مما ينبغي. وسمع الأمير يصرح قائلاً: «كيف تجرؤ على التحدث معي؟ من أنت لتمرر هذه الرسالة لي؟ ألا تعرف لمن تتحدث؟ أنا ابن حسين»، مضيفاً «لا أحد يستطيع أن يمنعني من التحدث إلى شعبي». وأضاف «أنت تدخل علي في بيتي وتقول شو أعمل. وتقولي ما أشوف (أقابل) الناس. ما اختلط. هل جئت لتهددني؟»، لكن رئيس هيئة الأركان نفى أنه جاء لتهديده، قائلاً «سيدنا لا يعرف شيئاً»، ليرد الأمير قائلاً: «يعني أنتم الأجهزة الأمنية تهددوني؟.. سوء إدارة الدولة والفشل والتخبيص بسببي أنا؟». ثم طلب من الحنيطي المغادرة، قائلاً له إنه «يحترمه ويحترم مؤسسته لكن لا تحكي هذا الكلام في بيت الحسين».

ولكن بعد هذا التصعيد، بدا أن القضية تتجه إلى التهدئة، إذ نقلت وكالة «أسوشييتد برس» عن محام عن الأمير حمزة أن الوساطة في العائلة الملكية الأردنية كانت ناجحة ومن المتوقع الوصول إلى حل للخلاف قريباً. وبالتوازي، أعلن الديوان الملكي، في تغريدة على «تويتر» مساء الإثنين، أنه في ضوء قرار الملك عبد الله الثاني بالتعامل مع موضوع الأمير حمزة ضمن إطار الأسرة الهاشمية، أوكل هذا المسار لعمه الأمير الحسن، الذي تواصل بدوره مع الأمير حمزة، وأكد الأخير أنه يلتزم بنهج الأسرة الهاشمية، والمسار الذي أوكله الملك إلى الأمير الحسن. وبحسب الديوان، وقّع الأمير حمزة رسالة أكد فيها أنه «يضع نفسه بين يدي الملك، وسيبقى على عهد الآباء والأجداد، وفياً لإرثهم، سائراً على دربهم». وتابع: «لا بد أن تبقى مصالح الوطن فوق كل اعتبار، وأن نقف جميعاً خلف الملك، في جهوده لحماية الأردن ومصالحه الوطنية، وتحقيق الأفضل للشعب الأردني».

على صعيد التسريبات الصحافية الأميركية، نقلت صحيفة «واشنطن بوست»، أمس، عن مسؤول استخباراتي رفيع المستوى في الشرق الأوسط، لم تكشف هويته، أن زيارة الوفد السعودي إلى عمّان، والتي بدأت الإثنين، لم تكن مقررة من قبل، كاشفاً أن المسؤولين السعوديين طالبوا خلال لقاءات مع نظرائهم الأردنيين، بالإفراج عن باسم عوض الله. وقال المسؤول إن السعوديين طلبوا الإذن بالزيارة بعد ساعات قليلة من بدء تسريب أنباء المؤامرة المزعومة يوم السبت. وقال المسؤول إنه بعد لقاءات مع الأردنيين، يوم الإثنين، توجه الوفد السعودي إلى أحد فنادق عمّان مع استمراره بطلب السماح لعوض الله بالمغادرة معه إلى السعودية. وبحسب الصحيفة، تم إطلاع مسؤولي الإدارة الأميركية، يوم الإثنين، على الاجتماعات بين السعوديين والأردنيين. وأضاف المسؤول أن إصرار السعودية على الإفراج الفوري عن عوض الله قبل أي إجراء قضائي أو توجيه اتهامات رسمية يثير الدهشة في المنطقة، مضيفاً «السعوديون كانوا يقولون إنهم لن يغادروا البلاد من دونه. يبدو أنهم قلقون بشأن ما سيقوله». إلا أن الإعلان الرسمي عن اللقاءات الأردنية السعودية لم يشر للقضية، فالخارجية الأردنية أعلنت، أمس، أن نائب رئيس الوزراء الأردني، وزير الخارجية أيمن الصفدي، استقبل وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، الذي وصل إلى المملكة الإثنين، حاملاً رسالة إلى الملك عبد الله الثاني من ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز، أكدت وقوف السعودية إلى جانب المملكة في مواجهة جميع التحديات، ودعمها كل الخطوات التي يتخذها الملك لحماية الأردن ومصالحه. ونقل الصفدي تحيات العاهل الأردني إلى الملك سلمان وتثمينه مواقف السعودية الداعمة للمملكة، وفق البيان، الذي أشار إلى أن الصفدي أكد أن أمن المملكتين واستقرارهما واحد لا يتجزأ وأنهما يقفان معاً في مواجهة كل التحديات. واستعرض الوزيران التطورات في المنطقة وسبل التعاون معها بما يخدم المصالح المشتركة والقضايا العربية ويكرس الأمن والاستقرار. وجاءت زيارة الوفد السعودي بعد يومين من اتهام الحكومة الأردنية للأمير حمزة ونحو 16 شخصاً آخر، بينهم باسم عوض الله، والشريف حسن بن زيد، وآخرون من الحلقة المحيطة بالأمير حمزة، بالضلوع في مخطّط «لزعزعة أمن الأردن واستقراره». ونفى الأمير حمزة التهم الموجهة إليه، مؤكداً أنه قيد الإقامة الجبرية.

منع وسائل الإعلام من نشر أي شيء يتعلق بالقضية (خليك مزعاوي/فرانس برس)

عضو بنقابة الصحافيين: معظم قرارات حظر النشر تخالف الدستور

«واشنطن بوست»: الوفد السعودي اصرّ على الإفراج عن عوض الله

شرق غرب

إدلب: اختفاء وزير في «حكومة الإنقاذ»

كشفت مصادر مقربة من «حكومة الإنقاذ» في محافظة إدلب، شمالي سورية، وهي الذراع المدنية لـ«هيئة تحرير الشام» في المحافظة، أمس الثلاثاء، عن فقدان أثر وزير التعليم العالي في الحكومة فايز الخليف، قبل 3 أيام، في وسط مدينة إدلب، في ظل تكتم تام من قبل الحكومة عن مصيره. وأكدت المصادر لـ«العربي الجديد»، أن الخليف فُقد صباح السبت الماضي، عند خروجه من منزله في وسط المدينة، دون تقديم تفاصيل حول ما إذا كان قد اختطف أو أنه معتقل لدى الجهاز الأمني لـ«تحرير الشام».

(العربي الجديد)

تونس: قيس سعيّد يهاجم منتقديه

هاجم الرئيس التونسي قيس سعيّد (الصورة)، أمس الثلاثاء، منتقديه بشأن المحكمة الدستورية، بعد رفضه للتعديلات التي أدخلها البرلمان على قانونها، معتبراً أن من سمّاهم بـ«هم» يريدون محكمة لتصفية الحسابات. وقال سعيّد «إننا بحاجة إلى محاكم وعدالة حقيقية وإلى محكمة محاسبات، ولكن لسنا بحاجة ولن نقبل أبداً بمحكمة لتصفية الحسابات»، مشيراً إلى وجود «محطات يمكن أن نختلف فيها، ولكن هناك نصوصاً قانونية يجب أن تكون أعلى من كل الأشخاص».

(العربي الجديد)

تركيا: المؤبد للمتورطين بتفجير السلطان أحمد

أصدرت محكمة تركية، أمس الثلاثاء، أحكاماً بالسجن المؤبد المعزّز على 4 متهمين بالانتماء لـ«داعش»، وجّهت إليهم الاتهامات بالوقوف خلف التفجير الانتحاري الذي وقع في ميدان السلطان أحمد في إسطنبول عام 2016، وأسفر عن مقتل 12 سائحاً ألمانياً وجرح آخرين. وأصدرت المحكمة أحكاماً على عطا لله الحسن ميوف وفوزي محمد علي وخليل درويش وأحمد الحسن، فيما حكم على عبد الرحمن فايز رشيد بالسجن 6 سنوات و3 أشهر «لانتمائه إلى منظمة إرهابية».

(العربي الجديد)

المغرب زود فرنسا بمعلومات جنبتها خطرا إرهابيا

أعلن المتحدث باسم جهاز الاستخبارات المغربي بوكير سبيك، أمس الثلاثاء، أن بلاده قدمت للاستخبارات الفرنسية «معلومات دقيقة ساهمت في تحديد خطر إرهابي كان يستهدف كنيسة». وكشف سبيك أن الرباط قدمت معلومات تخص فرنسية من أصل مغربي كانت تحضر لعمل إرهابي وشيك، بتنسيق مع «داعش»، موضحاً أن السلطات الفرنسية المختصة باشرت إثر ذلك بعمليات توقيف مكّنتها من تحديد الخطر.

(العربي الجديد)

الجيش الروسي يراجع جاهزيته القتالية

أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو (الصورة)، أمس الثلاثاء، عن بدء مراجعة الجاهزية القتالية لجهات القيادة العسكرية وتشكيلات ووحدات الجيش الروسي. وأوضح شويغو أن «القوات خرجت إلى ميادين التجارب لإجراء تدريبات تكتيكية»، مطالباً بـ«توفير الجودة العالية للاختبارات والأمان».

(العربي الجديد)

رصد

النظام السوري ينقل قواته إلى البادية

**يواصل النظام السوري سحب مجموعات كبيرة من قواته من جبهات القتال مع فصائل المعارضة في الشمال الغربي من البلاد، إلى البادية السورية ما يعزز الاعتقاد بأنّ محافظة إدلب لن تكون في المدى المنظور مسرحاً لعمليات عسكرية واسعة النطاق، وإنّ النظام يصدد مواجهة التهديد المتزايد من تنظيم «داعش» في البادية، خصوصاً على الطرق الرئيسية. وفي أحدث هجمات داعش في البادية، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» أمس، أنّ التنظيم شن هجوماً مباغتاً على ناحية السعن في ريف حماة الشرقي، واشتبك مع قوات النظام واختطف 19 شخصاً غالبيتهم من المدنيين. وأوضح المرصد أن مسلحين من التنظيم هاجموا مناطق سيطرة النظام في منطقة الزوينة ومناطق أخرى بناحية عقيربات ضمن ريف حماة الشرقي، واشتبكوا مع عناصر قوات النظام والمليشيات الموالية لها، الأمر الذي أدى لسقوط قتلى وجرحى، فيما عمد التنظيم إلى خطف 8 عناصر من الشرطة، بالإضافة إلى 11 شخصاً من أبناء ناحية السعن، ولا يزال هناك 40 شخصاً مفقوداً»، وأفادت وكالة أنباء النظام «سانا» أيضاً بـ«اختطاف عدد من أهالي قرية السعن من قبل تنظيم داعش الإرهابي». في غضون ذلك، ذكرت مصادر في المعارضة السورية لـ «العربي الجديد»، أن النظام يواصل سحب مجموعات كبيرة من قواته من جبهات الشمال الغربي في سورية مع فصائل المعارضة إلى قلب البادية، مشيرة إلى أن الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام بشار الأسد، أرسلت أخيراً أرتالاً عسكرية من بلدة قلعة المضيق بريف حماة الشمالي الغربي، إلى تدمر وباديتها في ريف حمص الشرقي. وبيّنت المصادر المواكبة عن كثب لكل تحركات قوات النظام في محافظة إدلب ومحيطها، أن الفرقة «25 مهام خاصة» المدعومة من روسيا، أرسلت ثلاثة أرتال عسكرية من مناطق معرة النعمان، وخان شيخون، وكفرنبل في ريف إدلب الجنوبي، إلى طريق أثريا – خناصر، في أقصى ريف حلب الجنوبي، وإلى محيط منطقة كباجب وجبل البشري بريف دير الزور الجنوبي.

وفق المصادر ذاتها، سحب الفيلق الخامس المدعوم من روسيا، ستة أرتال عسكرية من منطقة معرة النعمان وبلدة خان السبل وقرية بابيلا ومدينة سراقب جنوب شرق إدلب، وأرسلها إلى بادية أثريا – خناصر، والرصافة بريف الرقة الجنوبي الغربي، وبادية الرهجان والسعن بريف حماة الشرقي، وبادية السخنة بريف حمص الشرقي. كما أكدت المصادر أن «لواء القدس» الذي يضم مسلحين فلسطينيين، أرسل رتلين عسكريين من ريفي حلب الجنوبي والغربي، إلى بادية إثريا – خناصر، وبادية دير الزور، بالتزامن مع إرسال رتلين آخرين من مليشيا الدفاع الوطني من سقيلبية بريف حماة الغربي، إلى بادية تدمر والسعن. كما أرسل «الحرس الجمهوري» رتلاً من منطقة العيس بريف حلب الجنوبي، إلى بادية السخنة بريف حمص الشرقي. وأوضحت المصادر أنّ قوام كل رتل من هذه الأرتال نحو 150 عنصراً وما بين 30 و40 آلية، مشيرة إلى أنها ضمت دبابات ومدافع ثقيلة، وسيارات دفع رباعي مزودة برشاشات.

وتأتي هذه التعزيزات في ظلّ معطيات ميدانية عدة في سورية، حيث هدأت الاشتباكات على جبهات محافظة إدلب التي مدد الثلاثي الضامن لتفاهمات أستانة (تركيا، إيران، روسيا) في الجولة الأخيرة من هذا المسار في فبراير/شباط الماضي، وقف إطلاق النار فيها، ما يعزز الاعتقاد بأنّ الجانبين الروسي والتركي حريصان على استمرار الهدوء النسبي في الشمال الغربي من سورية، كما تأتي هذه التعزيزات غير المسبوقة إلى البادية السورية في خضم نشاط متزايد لتنظيم «داعش»، الذي يتحرك على طول البادية وعرضها، موقعاً خسائر جسيمة بقوات النظام والمليشيات الإيرانية التي فشلت في التصدي لخلايا هذا التنظيم. وتشير تمركزات الأرتال الجديدة إلى أنّ النظام يضع في مقدمة أولوياته حماية الطرق في البادية السورية، وخصوصاً الطريق الآتي من محافظة الرقة إلى مدينة سلمية على تخوم البادية، والذي يتفرع منها إلى مدينتي حمص وحماة. والطريق الثاني، وهو الأهم، هو الذي يربط العاصمة السورية دمشق بمدينة تدمر في قلب البادية السورية، ومنها يتجه إلى الشمال الشرقي باتجاه محافظة دير الزور. ووفق مصادر محلية، فإنّ التنظيم يفرض سيطرة جزئية على هذا الطريق ليلاً، وينصب كمائن لقوات النظام والمليشيات الإيرانية عليه، وهو ما يدفع النظام إلى تعزيز قبضته في البادية السورية، وخصوصاً في محيطي تدمر وبلدة السخنة المجاورة التي باتت مركزاً لمليشيات تابعة للحرس الثوري الإيراني في ريف حمص الشرقي. وتشكل الطرق في البادية السورية أهمية كبيرة للنظام، وخصوصاً لجهة نقل المحروقات والحبوب من الشمال الشرقي للبلاد، إلى مناطقه.

اختطف «داعش» 19 بين مدنيين وعسكريين بهجوم في البادية

في السياق، اعتبر المحلل العسكري، العميد أسعد الزعبي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن محافظة إدلب «هي الهدف الأهم للنظام»، مضيفاً أنّ «نقل قوات من جبهاتها إلى البادية، ربما يعني أن النظام فشل في تحقيق شيء في الشمال الغربي من سورية». وأشار الزعبي إلى أنّ تنظيم «داعش» في البادية السورية «ليس بهذه القوة لنقل قوات بهذا الحجم لمواجهته في ظلّ وجود للمليشيات الإيرانية والطيران الروسي»، معتبراً أنه «ربما يخشى النظام من سيطرة إيرانية كاملة على البادية السورية، ولهذا يعزز وجوده هناك».

من جانبه، رأى العقيد أحمد رجب، وهو قيادي في فصيل «حركة وطن» التابع للمعارضة السورية، أنّ الهدف الرئيسي للنظام من وراء نقل القوات إلى البادية السورية «إيهام العالم أنه يقاتل الإرهاب المتمثل بتنظيم داعش». وأوضح رجب في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ النظام «يزج العناصر التي كانت في فصائل المعارضة السورية وأجرت تسويات معه، في معارك ضد داعش، بهدف التخلص من هذه العناصر، لأنه لا يضمن ولاءها له».

تقرير

كورونا يقتل قيادات حوثية من الصف الأول

يتزايد عدد ضحايا فيروس كورونا في صفوف قيادات جماعة الحوثيين اليمنية، وهو ما جعل هاجس «المؤامرة» حاضراً داخل الجماعة

زكريا الكمالي

أثار الإعلان أول من أمس الإثنين عن وفاة المسؤول البارز في جماعة «الحوثيين»، مدير جهاز البحث الجنائي، سلطان زابن، إثر إصابته بفيروس كورونا، الكثير من التكهنات حول تساقط قيادات الصف الأول داخل الجماعة، في ظلّ تسريبات عن موجة تصفيات وصراع أجنحة بين قيادات المليشيا العسكرية والأمنية. وعلى الرغم من وفاة وزير النقل في حكومة الحوثيين غير المعترف بها، زكريا الشامي، في 21 مارس/آذار الماضي جراء مضاعفات إصابته بكورونا، وإصابة عدد من القيادات الحوثية بالفيروس خلال الأسابيع الماضية، بينهم رئيس حكومة الحوثيين عبد العزيز بن حبتور الذي تماثل للشفاء، وعاد مطلع إبريل/نيسان الحالي للظهور إعلامياً بعد نحو شهر من تعرضه لمضاعفات كبيرة جراء إصابته بكورونا، إلا أن وفاة سلطان زابن، المصنف على لوائح العقوبات الأممية والأميركية، شكلت صدمة كبيرة في صفوف الجماعة، وجعلتها تعيش حالة طوارئ غير معلنة، وفقاً لمصادر «العربي الجديد». وقالت مصادر مقربة من الجماعة، إن توجيهات صدرت مساء أول من أمس الإثنين، بالتوقف عن عقد الاجتماعات العسكرية والأمنية كافة، خشية سقوط المزيد من قادة الصف الأول بالفيروس. ولا يزال مصير مستشار رئيس المجلس السياسي الأعلى، اللواء يحيى الشامي، وهو أحد العقول المدبرة للانقلاب الحوثي واجتياح صنعاء أواخر سبتمبر/أيلول 2014 غامضاً، بعد أنباء متواترة عن وفاته وتكتم وسائل الإعلام الحوثية، خصوصاً أن زوجته كان قد فارقت الحياة بعد أسبوع من وفاة نجلها وزير النقل زكريا الشامي بكورونا.

وبخلاف يحيى الشامي، لا يزال القيادي الحوثي المعين نائباً لوزير الخارجية، حسين العزي، في غرفة الرعاية المركزة، وهو من أبرز الوجوه السياسية المؤثرة داخل الجماعة، وممثلها في التوقيع على ما سمي بـ«اتفاق السلم والشراكة» مع الحكومة الشرعية عقب اجتياح صنعاء.

وعلى الرغم من الفحوصات التي أثبتت أن جميع الحالات التي فارقت الحياة أو التي دخلت مرحلة حرجة، كانت مصابة بالفيروس بالفعل، يحضر هاجس المؤامرة داخل صفوف جماعة الحوثيين التي تشكك في وقوف «التحالف العربي» بقيادة السعودية، وراء تصفية قيادات الصف الأول. وكان القيادي زكريا الشامي المطلوب رقم 4 في قائمة التحالف الذي رصد مبلغ 20 مليون دولار لمن يقتله أو يدلي بأي معلومات تؤدي إلى مقتله، فيما كان القيادي سلطان زابن هو المطلوب رقم 29 من قائمة تضم 40 قيادياً حوثياً. كما كان زكريا الشامي يحمل رتبة لواء ويشغل منصب نائب رئيس هيئة الأركان في قوات الحوثيين قبل تعيينه وزيراً للنقل، فيما كان زابن، من راسمي خطط العمل الأمني والجنائي في وزارة الداخلية.

ومن اللافت أنّ وفاة زابن، جاءت بعد نحو شهر من إدراجه في قائمة العقوبات الأممية بعد اتهامه بالقيام بـ«أعمال تهدد السلم والأمن، وأداء دور بارز في سياسة الترهيب، واستخدام الاعتقال والتعذيب والعنف الجنسي والإغتصاب ضدّ النساء الناشطات سياسياً». كما أدرجته الخزانة الأميركية في وقت سابق في قائمة عقوباتها بتهمة «تعذيب النساء تحت مزاعم الحد من الدعارة».

وأكدت مصادر لـ«العربي الجديد»، أنّ وزير الصحة في حكومة الحوثيين، طه المتوكل، أصيب بفيروس كورونا منتصف مارس الماضي، ولا يزال مصيره غامضاً حتى الآن، إذ كان آخر ظهور إعلامي له قبل أكثر من 3 أسابيع، عندما التقى «السفير» الإيراني، حسن إيرلو. ووفقاً للمصادر، فإنه من المتوقع أن تكون السلالات المتحورة من فيروس كورونا قد تفشت في صنعاء خلال الفترة الماضية، وهو ما أدى إلى تزايد الوفيات المفاجئة، وخصوصاً في ظل عدم وجود أي إجراءات احترازية.

وفاة سلطان زابن شكّلت صدمة كبيرة في صفوف الحوثيين

وخلافاً لقيادات الصف الأول، أعلنت السلطات الحوثية، وفاة مديرة إدارة سجون النساء بصنعاء، أفراح الحرازي، وهي إحدى الشخصيات التي تمتلك سمعة سيئة، وورد اسمها في تقرير لفريق الخبراء الدوليين المعني باليمن، بقيادتها للمليشيات النسائية التي يُطلق عليها لقب «الزينبيات»، بجانب القيادي سلطان زابن. ونظراً إلى أن حالات الوفاة طاولت قيادات عسكرية وأمنية بارزة، طالب القيادي الحوثي، يوسف الحاضري، والمتحدث السابق باسم وزارة الصحة التابعة للحوثيين، بتشريح جثث القيادات الكبيرة التي فارقت الحياة خلال الفترة الماضية، بشكل مفاجئ لمعرفة ما سمّاها بـ«الأسباب الحقيقية». وقال الحاضري في تغريدة على تويتر أول من أمس: «لا يجب اتهام كورونا، فالموضوع أكبر من مجرد فيروس تجاوزه البيئيون، ويجب على جهاز الاستخبارات متابعة الوضع وتتبع الخيوط المشاركة في جرائم كهذه».

وخلال الفترة الماضية، أكدت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن جماعة الحوثيين وجهت بعدم استقبال كميات واسعة من المساعدات التي قدمتها منظمات دولية، ومن بينها كمامات ومعقمات لمكافحة فيروس كورونا، واتهمت التحالف العربي والولايات المتحدة بإرسال مواد سامة. واستهانت السلطات الحوثية بتفشي فيروس كورونا، فيما أكدت مصادر حقوقية أن الوباء بدأ ينفشي في مصلحة السجون. ورفضت جماعة الحوثيين طلبة الفترة الماضية، سلسلة من المبادرات الأممية التي طالبتها بالإفراج عن المعتقلين خشية من تفشي كورونا. كما أفشلت مشاورات الأردن الخاصة بالأسرى في فبراير/شباط الماضي، والتي كان من المتوقع أن يتم بموجبها الإفراج عن 300 أسير من سجون الجماعة وسجون القوات الحكومية.

ومن المؤكد أن عواقب تفشي الفيروس ستكون كارثية على الحوثيين إذا ما انتقل الوباء إلى جبهات القتال التي شهدت انحساراً نسبياً للأعمال القتالية خلال الساعات الماضية، وخصوصاً في جبهة مأرب، حيث شن الطيران الحربي، 3 غارات جوية فقط خلال آخر 24 ساعة، ما يشير إلى تراجع الهجمات الحوثية على منابع النفط والغاز.

توقعات بأن تكون السلالات المتحورة من كورونا قد تفشت في صنعاء (محمد حويس/فرانس برس)

الحدث

فشلت الاجتماعات الوزارية التي استضافتها كينشاسا، بين مصر وإثيوبيا والسودان، في التوصل إلى اتفاق لاستئناف المفاوضات حول ملء وتشغيل سد النهضة، ليبدو أن أديس أبابا تراهن على عدم إقدام القاهرة على تحرك عسكري خوفاً من عقوبات دولية

تتخوف مصر على مواردها المائية (خالد دسوقي/ فرانس برس)

فشل اجتماع سد النهضة

إثيوبيا تختبر جدية التهديد المصري

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعلنت مصر أمس الثلاثاء فشل الاجتماعات الوزارية في كينشاسا بين مصر وإثيوبيا والسودان التي عقدت لمدة ثلاثة أيام بحثاً عن توافق على آلية استئناف المفاوضات حول اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة، في ظل اتساع الخلافات بين وزراء الخارجية والري في مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا من جهة أخرى، وتعثر توصل رئيس الكونغو الديمقراطية الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي فيليكس تشيسيكيدي، ومسؤولي مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى حلول وسط، تضمن تلبية شواغل كل طرف.

هذا الأمر أدى مساء أول من أمس الإثنين إلى طرح احتمالية صدور بيان منفرد من كل دولة، ثم تدخّل تشيسيكيدي بنفسه لتمديد الاجتماعات يوماً آخر بحثاً عن فرصة أخيرة للتوافق، لكن هذا لم يتحقق. وأعلنت الخارجية المصرية في بيان أمس أن إثيوبيا رفضت المقترح الذي قدّمه السودان وأيدته مصر بتشكيل رباعية دولية (تضم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة) للتوسط بين الدول الثلاث، ورفضت كذلك خلال الاجتماع كافة المقترحات والبدائل الأخرى التي طرحتها مصر وأيّدها السودان من أجل تطوير العملية التفاوضية لتمكين الدول والأطراف المشاركة في المفاوضات كمراقبين من الانخراط بنشاط في المباحثات والمشاركة في تسيير المفاوضات وطرح حلول للقضايا الفنية والقانونية الخلافية. وأضافت الخارجية أن إثيوبيا رفضت أيضاً مقترحاً مصرياً تم تقديمه خلال الجلسة الختامية للاجتماع الوزاري ودعمه السودان بهدف استئناف المفاوضات بقيادة الرئيس الكونغولي وبمشاركة المراقبين وفق الآلية التفاوضية القائمة، وهو ما يثبت رغبة مصر والسودان الجادة في التوصل إلى اتفاق حول سد النهضة، إلا أن إثيوبيا رفضت هذا الطرح، مما أدى إلى فشل الإجتماع في التوصل لتوافق حول إعادة إطلاق المفاوضات.

من جهتها، قالت وزيرة الخارجية السودانية مريم الصادق المهدي، في تصريحات من كينشاسا، إن خطوات إثيوبيا الأحادية بخصوص سد النهضة انتهاك واضح للقانون الدولي.

وقال مصدر إثيوبي مطلع لـ«العربي الجديد» إن بلاده مستمرة في اتباع سياسة استنزاف الوقت، والدفع بمصر تحديداً إلى الهاوية لاختبار مدى جديتها في تنفيذ التهديدات بالحل العسكري، في ظل ضمانات دولية مختلفة حصلت عليها أديس أبابا بأن القاهرة تخشى اتخاذ خطوة عسكرية خوفاً من العقوبات الدولية. وبالتالي فإن وجهة النظر الإثيوبية تتمثل في استمرار العمل على إنجاز الملء الثاني لسد النهضة في موعده المحدد، أو قبله، وفقاً للدراسات الفنية الأخيرة التي تتفاءل بفيضان مماثل لفيضان العام الماضي، ومن ثم وضع مصر أمام الأمر الواقع، الذي يصعب معه اتخاذ خطوات تصعيد عسكري ضد السد، وإلا فسوف تحل كارثة بيئية غير محمودة العواقب في السودان. ويوم الثلاثاء الماضي، قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إن «العمل العدائي ضد أي دولة قبيح، وله تأثيرات تمتد لسنوات» لكنه أضاف في لهجة تصعيدية غير مسبوقة ملوحاً بالحل العسكري للمرة الأولى: «محدش يقدر ياخد نقطة مياه من مصر، ولو حصل فالمنطقة ستدخل في حالة عدم استقرار لا يتخيلها أحد.. ومحدش يتصور إنه بعيد عن قدرة مصر». وأضاف في مؤتمر صحافي في قناة السويس أن مصر ماضية في خيار التفاوض بجدية وبصورة تحقق الربح للجميع، وأنها لا تهدد أحداً، ولكن المساس بالمياه بالنسبة لمصر خط أحمر. في المقابل، قالت مصادر دبلوماسية مصرية أطلعت على مجريات المفاوضات إن إثيوبيا رفضت بشكل مطلق من السبت إلى الإثنين آلية الوساطة الرباعية المقترحة من السودان ومصر، والتي لم يرفضها الاتحاد الأفريقي، وأبدت جميع الأطراف المعنية فيها، وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، الاستعداد للمشاركة فيها بشرط اقتناع إثيوبيا بالموافقة.

وأضافت المصادر أن الموقف الإثيوبي تحول قليلاً بين مساء الإثنين وصباح الثلاثاء، إذ طرح وزير الخارجية ديميكي ميكونن مقترحاً بتوسيع آلية الوساطة لتضم طرفاً أو طرفين جديدين، كدولة جنوب أفريقيا، أو الصين، الأمر الذي ظل محور نقاش موسع بين الوفدين المصري والسوداني، وبين كل وفد على حدة وحكومتي القاهرة والخرطوم من خلال اتصالات مستمرة على مدار الساعة، لكن لم تقبل الدولتان ذلك، واعتبرته تلاعباً بالوقت.

وأوضحت المصادر أن إثيوبيا طالبت في حالة القبول بتوسيع آلية الوساطة بأن يتم تقليص سلطة هذه الآلية بما يضمن للدول اتخاذ قرارات سيادية خاصة، في إطار اتفاق المبادئ المبرم عام 2015، بما يعني إصرار إثيوبيا على إهدار المزيد من الوقت واستمرار وضع العصا في الدواليب لمنع التوصل إلى حل نهائي وإعاقة التوصل إلى ضمانات ملزمة بالتنفيذ.

ورفضت إثيوبيا أيضاً أن تسند الدول الثلاث لآلية الوساطة جميع الملفات التي كانت السودان ومصر تطالبان بإيكالها إليها، وأولها صياغة اتفاق نهائي لقواعد الملء والتشغيل، بحيث ترعى الآلية صياغة نهائية وموحدة لجميع البنود التي شهدت المفاوضات السابقة خلافات واسعة بشأنها، ومنها وضع برنامج واضح ومسبق ومتفق عليه للملء المستمر والدائم للسد، والاتفاق على حجم التدفق اليومي من السد والذي سيصل إلى سد الرصيرص في السودان، والاتفاق على حجم التدفق العام في فترات الجفاف والجفاف الممتد. والملف الثاني هو القيام على ضمان سياسي وتفاوضي لتقديم إثيوبيا خطتها طويلة الأمد للاستخدامات الخاصة بالمياه، سواء كانت مخصصة لإنتاج الطاقة أو الزراعة أو غيرهما، تحقيقاً لمبدأ عدم الإضرار بدولتي المصب. والملف الثالث هو حسم المواضيع القانونية العالقة والتي من بينها التوافق على آلية فض المنازعات التي ستنشأ مستقبلاً حول تشغيل السد والملء، والبت في اقتراح مصري سوداني بأن تظل الآلية الرباعية هي مرجعية فض المنازعات وليس الاتحاد الأفريقي فقط. والملف الرابع هو القيام بضمانة سياسية في المقام الأول لالتزام إثيوبيا بتنفيذ الاتفاق واعتباره ملزماً بشكل نهائي، وعدم التراجع فيه، أو الالتفاف عليه. أما الملف الخامس فهو رعاية وضع أسس تفاوضية لأي اتفاق مستقبلي بشأن التطورات التي ستطرأ على حوض النيل الأزرق مثل السدود والمشاريع والبحيرات الصناعية. وذكرت المصادر أن إثيوبيا تصرّ أيضاً على إخراج الملفات الثالث والرابع والخامس المذكورة سلفاً من أي مفاوضات بوساطة دولية، زاعمة أن اتفاق المبادئ يكفي لحسم تلك المسائل.

إزالة غابات

قال مصدر إثيوبي لـ«العربي الجديد» إن إثيوبيا استنفدت أزالة أكثر من ستة آلاف هكتار من الغابات والمخلفات الزراعية في محيط سد النهضة، لتحسين ظروف عملية الملء. ويؤكد ذلك ما نشرته «العربي الجديد» سابقاً عن بدء السلطات حملة لتشغيل الذكور في المشاريع المرتبطة بالسد.

إضاءة

فيما تتوالى الضغوط الغربية على روسيا، قد تكون أوكرانيا ساحة للمبارزة، لكن حسابات الطرفين الروسي والأوكراني للتصعيد قد تلجمها الآثار الكبيرة السلبية التي قد تتأتى عن ذلك

نذر حرب شرقي أوكرانيا

حسابات موسكو وكييف لزيادة التصعيد أو لجمه

موسكو ـ **رامي القليوبي**

تعيش منطقة دونباس، الواقعة شرقي أوكرانيا والموالية لروسيا، منذ أواخر شهر مارس/آذار الماضي، مؤشرات حرب بين الجيش الأوكراني من جهة، وقوات «جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين» المعلنتين من طرف واحد والمدعومتين من موسكو من جهة أخرى، بعد وصول الوضع على خطّ التماس إلى أسوأ أحواله منذ توقيع اتفاقات الهدنة في يوليو/تموز الماضي. ويعتبر التصعيد العسكري على خطّ الجبهة، في شرق أوكرانيا، انعكاساً للتوتر المتصاعد بين روسيا والغرب، على خلفية قضايا متعددة، ما أعاد الأزمة الأوكرانية إلى الواجهة، حيث يبدو أن موسكو وكييف تقتربان سريعاً من طيّ صفحة تحسن العلاقات بينهما، والتي أعقبت انتخاب فولوديمير زيلينسكي رئيساً لأوكرانيا في العام 2019، وما تلاه من عمليات تبادل للأسرى وفصل القوات في منطقة حوض دونباس وتمديد اتفاق نقل الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية. وإذا كان الروس والأميركيون قد بدأوا التواصل حول المسألة، إلا أن التصريحات اليومية بين أطراف الأزمة المباشرين وغير المباشرين، بالإضافة إلى الأحداث العسكرية اليومية، تشي بإمكانية تفلت الأمور في أي لحظة، وفقاً لحسابات موسكو خصوصاً، المضغوطة بالعقوبات الغربية، فضلاً عن ذلك، فإن كييف تسعى لاستغلال الجو الغربي المعادي لموسكو لتسريع انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي، فيما ترفض موسكو أي تجاوز لـ«الخطوط الحمر». وفي آخر جولات التصعيد الميداني، أعلن الجيش الأوكراني، أمس الثلاثاء، أن جنديين في الخدمة قتلا بنيران الانفصاليين شرقي أوكرانيا، وذلك بعد يوم من رفض كييف مزاعم وصفتها بـ«الكاذبة» للانفصاليين، الذين اتهموا السيد الماضي الجيش الأوكراني بقتل طفل خلال قصف لهم بطائرة مسيّرة، في حين اعلنت موسكو فتح تحقيق في ذلك.

في الأثناء، تواصل أوكرانيا يومياً الإدلاء بتصريحات «مستفزة» لموسكو، منذ أن أكدت أن الدولة الجارة تعزّز وجودها على حدودها. وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أمس، إن حلف «الناتو» يمثل «السبيل الوحيد لإنهاء الحرب في منطقة دونباس»، وذلك في اتصال هاتفي له مع الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ، ودعا زيلينسكي الدول الأعضاء في الحلف إلى زيادة وجودها العسكري في البحر الأسود، وتأكيد أهمية منح بلاده خطة عمل لعضويتها في الحلف. كما أكد أن أوكرانيا مصممة على إجراء إصلاحات في الجيش والدفاع، لكنها وحدها «لن توقف روسيا». من جهته، أكد ستولتنبرغ دعم الحلف لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، موضحاً عبر «تويتر» أن الحلف يشعر بقلق بالغ إزاء الأنشطة العسكرية الروسية في أوكرانيا وحولها وانتهاكات وقف إطلاق النار، وهو ملتزم بالشراكة الوثيقة مع كييف.

ورداً على ذلك، اعتبر الكرملين أن الوضع في شرق أوكرانيا متوتر للغاية، وأن أي تصريح قد يؤجّجه أكثر. وراى المتحدث باسمه، ديمتري بيسكوف، أن عضوية أوكرانيا في «الناتو» يجب أن تأخذ في الاعتبار «آراء الأوكرانيين شرقي البلاد، والذين قد يعتبرون أن خطوة من هذا النوع هي غير مقبولة».

في غضون ذلك، اعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، أمس، أن ممثلين عن بلاده والولايات المتحدة ناقشوا الوضع في شرق أوكرانيا. وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد ذكرت في بيان، أول من أمس، أنها تجد التقارير حول التحشيد الروسي «ذات مصداقية». وقال المتحدث باسم الوزارة نيد برايس أن بلاده «ستكون قلقة من أي محاولة لموسكو للضغط على أوكرانيا، أكان ذلك داخل الأراضي الروسية أو في أوكرانيا». وتعليقاً على هذه التطورات، اعتبر أستاذ العلوم السياسية في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية، كيريل كوكتيش، أن التصعيد شرقي أوكرانيا يندرج ضمن رهانات الغرب على تضييق الخناق على روسيا، لا سيما بعد الاتصال الهاتفي (في 2 إبريل/نيسان الحالي) بين الرئيس الأميركي جو بايدن وزيلينسكي. وأضاف كوكتيش، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الغرب يراهن على التصعيد حول روسيا، بإعادة تفعيل النزاع الخامل في أوكرانيا، بعدما لم يتحقق ذلك في قضية المعارض الروسي الكسي نافالني، الذي حضر عدد من السفراء الأجانب جلسة محاكمته، ما يؤكد أنه عميل للخارج»، على حدّ قوله.

وكان بايدن أكد لزيلينسكي خلال الاتصال على «الدعم الأميركي لوحدة الأراضي الأوكرانية بمواجهة العدوان الروسي في دونباس والقرم»، أي شبه جزيرة القرم التي ضمّتها روسيا عام 2014. ورأى كوكتيش أن ذلك «يندرج ضمن العمل على زعزعة استقرار الأوضاع في روسيا عشية انتخابات مجلس الدوما (النواب)، المقرر إجراؤها في سبتمبر/أيلول المقبل، وتوسيع رقعة العقوبات بحق روسيا، وبصفة خاصة لتعطيل مشروع السيل الشمالي 2 لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا». وفي ما يتعلق بالرد الروسي المحتمل، رأى الباحث السياسي أن «الواضح أن الرهان الروسي على ضبط النفس منذ العام 2014 لم يفلح، ولم يتم تخفيف العقوبات المفروضة على موسكو، ولذلك فقد تلجأ روسيا للدفاع عن مصالحها بشكل متثال، وبدرجة أكبر هذه المرة».

من جهته، اعتبر الباحث الأكاديمي الأوكراني إيغور سيميفولوس أن التصعيد الروسي «لا يعني تحولاً إلى حرب مفتوحة تلقائياً، بل يندرج ضمن سعي موسكو لإخضاع كييف لشروطها للتسوية». وأضاف سيميفولوس، في اتصال مع «العربي الجديد»: «قد تبدأ روسيا تقدماً بحلول بداية الصيف بذريعة ما أو من دونها، لكنها لا تريد ذلك لأن الدخول في المواجهة المباشرة مع الجيش الأوكراني، وهو بحالة جيدة الآن، سيكبدها خسائر كبيرة وربما هزيمة، وستتعرض لمزيد من العقوبات الغربية، ولكن أوكرانيا ستدفع أيضا ثمناً كبيراً». ورأى أن روسيا «تسعى لابتزاز القيادة الأوكرانية حتى تقبل بالتسوية بشروطها».

بدوره، رأى الكاتب المتخصص في الشأن الأوكراني قسطنطين سكوركين أن موسكو تسعى لاستعراض القوة، وأن الأهم لكييف هو عدم الاستجابة للضغوط، وذلك في مقال له في صحيفة «ريبابليك» الروسية أمس، لفت فيه إلى أن «الدعاية الروسية تصر على أن أوكرانيا تستعد، بتحريض من رعاتها الغربيين، للهجوم المتكامل على الجمهوريتين المعلنتين من طرف واحد، بينما ترى أوكرانيا أن روسيا تستعد لعام 2014 جديد (ضم القرم) وتعزز قواتها للتدخل».

زيلينسكي: الناتو السبيل الوحيد لإنهاء الحرب في دونباس

الكرملين: الوضع متوتر وأي تصريح قد يؤجّجه أكثر

شرق غرب

متظاهرو ميانمار يواصلون تحدي الجيش

رش معارضو المجلس العسكري في ميانمار الطرق بطلاء أحمر في مدينة رانغون، أمس الثلاثاء، إحياء لذكرى مقتل المئات على أيدي قوات الأمن منذ انقلاب فبراير/شباط الماضي. في الأثناء، أعلنت روسيا، عبر وزارة الخارجية أمس، معارضتها فرض عقوبات على المجلس العسكري في ميانمار، محذرة من أن أي إجراءات عقابية ستؤدي إلى «حرب أهلية واسعة النطاق».

(رويترز، فرانس برس)

كوبا تدين التقرير الأميركي حول حقوق الإنسان

استدعت الخارجية الكوبية، أول من أمس الإثنين، القائم بالأعمال في السفارة الأميركية تيموثي زونيغا-براون، لإبلاغه برفض التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية حول حقوق الإنسان والذي تطرق للوضع المتدهور في كوبا. وذكرت الخارجية الكوبية في بيان أنه تم إبلاغ زونيغا-براون «برفض الادعاءات الكاذبة والمسيسة المتعلقة بكوبا الواردة في التقرير» الذي صدر الأسبوع الماضي.

(فرانس برس)

الهند: اعمال عنف في ولاية بنغال الغربية

نشبت أعمال عنف أمس الثلاثاء في ولاية البنغال الغربية في الهند، والتي تشهد صراعاً سياسياً على خلفية الانتخابات الإقليمية التي تنتهي في 29 إبريل/نيسان الحالي. ويسعى حزب رئيس الوزراء ناريندرا مودي «باهاراتيا جاناتا» للفوز بالاقتراع أمام ماماتا بانيرجي التي تقود حزب «مؤتمر تريمانول» المحلي. ومنذ بدء الانتخابات، تدور مواجهات بين مناصري الحزبين. وأمس وقع حادث إطلاق نار أمام مكاتب اقتراع أثناء صدامات في مناطق خارج كالكوتا عاصمة الولاية، ما أسفر عن سقوط عشرين جريحاً.

(فرانس برس)

متابعة

السودان: إحباط بذكرى الاعتصام وارتفاع قتلى دارفور

مرّت ذكرى اعتصام مقر القيادة في الخرطوم، من دون مظاهر احتفالية وسط إحباط شعبي، فيما ارتفعت حصيلة قتلى العنف القبلي في دارفور إلى 50

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

مع شعور شعبي عارم بالإحباط، وفي ظلّ وضع أمني متفلّت في عدد من الولايات السودانية، ظهرت آخر تجلياته في دارفور خلال الأيام الماضية، مرّت الذكرى الثانية للاعتصام الذي نفّذه الحراك السوداني في 6 إبريل /نيسان 2019 في محيط مقر قيادة الجيش وسط الخرطوم، في أجواء شلل تام، ولكن من دون مظاهر احتفالية، في حين أعلنت لجنة أطباء ولاية غرب دارفور أن حصيلة قتلى الاشتباكات القبلية المستمرة منذ أيام في مدينة الجنينة، ارتفعت إلى 50، إضافة إلى 132 جريحاً.

وأصيبت الحياة في وسط الخرطوم، أمس الثلاثاء، بشلل شبه تام، بعد إغلاق الجيش السوداني كل الطرق المؤدية إلى مقر قيادته العامة، وذلك في الذكرى الثانية لبدء «اعتصام القيادة». ومرّت ذكرى الاعتصام أمس، وسط حالة عارمة من الخيبة، التي تعتري الكثير من الذين شاركوا في الاعتصام والسودانيين عموماً، وذلك لعدم تحقيق الثورة الكثير من أهدافها من جهة، ولإخفاق والتباطؤ في تحقيق العدالة في حق الذين تورطوا بعد ذلك في فضّ الاعتصام من جهة ثانية.

وكانت قوى «إعلان الحرية والتغيير» قد توجهت قبل عامين، بقوة دفع أساسية من «تجمع المهنيين السودانيين»، بموكب 6 إبريل إلى مقر قيادة الجيش لتسليم مذكرة تطالبه بالانحياز للثورة وتنحية النظام. وفي ذلك اليوم، قرّر القادة الميدانيون للتظاهرات تحويلها إلى اعتصام في محيط القيادة العامة، ما أجبر قادة الجيش والأجهزة الأمنية على إطاحة البشير في 11 إبريل من ذلك العام. وقام المجلس العسكري الذي تشكل إثر ذلك برئاسة الفريق عبد الفتاح البرهان على فضّ الاعتصام في 3 يونيو/حزيران 2019 في عملية كلّفت أكثر من 100 قتيل ومئات المصابين وعشرات المفقودين. ومنذ ذلك الحين، يتفاقم الشعور لدى السودانيين عموماً بالإحباط، نتيجة الأوضاع الأمنية وضعف الحكومة المدنية وبطء العدالة، فضلاً عن تفاقم المعاناة الاقتصادية والغلاء، واللذين كانا في الأساس المحفّز الأول للشعب للنزول إلى الشارع ضد نظام البشير.

وبناء عليه، لم يُعلن أمس خلال الذكرى، عن أي مظاهر احتفالية أو تنظيم مواكب، حيث بدا اليوم طبيعياً، باستثناء إغلاق الجيش الطرق المؤدية إلى مقره، فيما خرجت تظاهرة واحدة عفوية لإحياء الذكرى في وسط الخرطوم. واكتفى «تجمع المهنيين السودانيين»، ببيان حيا فيه ثورة ديسمبر/كانون الأول 2018، التي قال إنها «ستظل جديرة بأكثر مما تحقق»، مؤكداً أن «ذلك الزخم الثوري لم ينقصه سوى قيادة مؤمنة بحق وإرادة الثوار، وملتزمة بتطلعاتهم». وأشار إلى أن «الحرية والتغيير وقيادة تجمع المهنيين، لم تتأهل لذلك وقتها، وانصاعت لابتزاز المجلس العسكري وحلفائه، وارتضت توازناً يحتكر فيه جنرالات المجلس العسكري الصلاحيات الفعلية لجهاز الدولة، بما يعني تربصهم المستمر بشعارات الحرية والسلام والعدالة سعياً لتخريبها والانقضاض عليها».

إلى ذلك، وفي أحد مظاهر العنف التي لا تزال تطبع الحياة العامة في السودان، أعلنت لجنة أطباء ولاية غرب دارفور، أمس، ارتفاع حصيلة قتلى الاشتباكات القبلية المستمرة منذ أيام في الجنينة، عاصمة الولاية، إلى 50، إضافة إلى 132 جريحاً. ووفقاً لشهود عيان تحدثوا لـ«العربي الجديد»، فإن المدينة شهدت أمس هدوءاً نسبياً وحذراً، مع استمرار إغلاق المحال التجارية وهجرة نازحين لمعسكراتهم. وكانت الحكومة السودانية قد أعلنت أول من أمس حال الطوارئ في الولاية، بعد ثلاثة أيام من الاشتباكات في الجنينة. وإراقة الدماء هذه هي الأحدث في منطقة دارفور منذ توقيع اتفاق سلام أواخر العام الماضي وانسحاب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي يناير/ كانون الثاني الماضي، قُتل 129 شخصاً على الأقل، وشُرد 108 آلاف، بعد اشتباكات مماثلة في الجنينة بين أفراد قبيلة المساليت وقبائل عربية.

وتعليقاً على ذلك، دانت «الجبهة الثورية السودانية»، الشريك الرئيسي في الحكم بالبلاد، أحداث الجنينة، مشددة على أهمية تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للنظر في أسباب النزاع المتكرر، وتقديم المتسببين به إلى محاكم عادلة. وأكدت «الجبهة» دعمها لقرارات مجلس الأمن والدفاع بفرض الطوارئ، وتفويض القوات النظامية لفرض هيبة الدولة، منادية بـ«تبني الحلول السياسية لإيجاد حلّ جذري للأزمة»، كما دعت للإسراع في تشكيل القوات المشتركة لحماية المدنيين في دارفور، المنصوص عليها في اتفاق جوبا لسلام السودان، كذلك، دعت «حركة العدل والمساواة» الحكومة والأجهزة الأمنية للقيام بدورها.

الجيش السوداني يحبط تظاهرة بذكرى الاعتصام (إبراهيم حميد/فرانس برس)

دانت الجبهة الثورية السودانية العنف القبلي في دارفور

يتقدم السودانيون بطء العدالة والوضع الاقتصادي (إبراهيم حميد/فرانس برس)

نتنياهو أمام مهمة صعبة

42 يوماً لتشكيل حكومة

ستكون أمام بنيامين نتنياهو مهمة صعبة لتشكيل حكومة إسرائيلية خلال 42 يوماً، بعد تكليفه رسمياً أمس بهذه المهمة من الرئيس رؤبين ريفلين

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

لم يترك رئيس دولة الاحتلال الإسرائيلي، رؤبين ريفلين، أمس الثلاثاء، وهو يعلن تكليف بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة المقبلة، مجالاً للشك بأنه يقوم بهذه الخطوة مكرهاً لا بطل، بسبب نصوص القانون الإسرائيلي الذي يلزمه بتكليف عضو الكنيست الذي يملك أكبر عدد من أعضاء الكنيست الذين أوصوا بتشكيله الحكومة، حتى لو كانت هناك إشكاليات أخلاقية وقيمية، بحسب تعبير ريفلين، في إشارة منه إلى المحاكمة الجارية لنتنياهو في قضايا الفساد والرشاوى الموجهة له، من دون أن تكون الأبعاد والجوانب الأخلاقية، كما في الفكر الصهيوني الذي يحمله ريفلين وباقي السياسيين في الأحزاب الصهيونية، سارية على سياسات الاحتلال والقتل والجرائم.

وحاول ريفلين أن يوحي، خلال إعلانه تكليف نتنياهو، بأنه ممزق بين الأبعاد الأخلاقية والنزاهة، وبين نصوص القانون وموازين القوى التي ألزمته أمس بتكليف نتنياهو رسمياً بتشكيل الحكومة، مع الإشارة في الوقت ذاته إلى أنه لا يرى أملاً كبيراً بأن ينجح نتنياهو في مهمته. ومع حصول نتنياهو على توصية 52 عضو كنيست، مقابل 45 عضواً أوصوا لمنافسه الرئيسي يئير لبيد، تبدو الصورة في إسرائيل ضبابية ولا تميل إلى ترجيح قدرة نتنياهو على تشكيل حكومة جديدة، ما لم يعلن زعيم حزب «يمينا» نفتالي بينت، انضمامه إلى المعسكر المناصر لنتنياهو، من جهة، ومن جهة أخرى يتمكّن نتنياهو بالإضافة لأصوات حزب بينت السبعة، من تجنيد عضوين إضافيين على الأقل من الأحزاب المعارضة له في اليمين للوصول إلى 61 صوتاً المطلوبة لحصول حكومته الجديدة على ثقة الكنيست المكون أصلاً من 120 نائباً.

مع ذلك، فإن القلق يساور الأحزاب المعارضة لنتنياهو من أن يتمكّن في نهاية المطاف من إبرام صفقات سرية مع أعضاء من هذا المعسكر، مما قد يوفر له أغلبية 61 عضواً، من دون أن يحتاج إلى دعم خارجي لحكومته من خارج الائتلاف، من القائمة العربية الموحدة بقيادة النائب منصور عباس، والتي أعلنت على لسان عباس وآخرين استعدادها للتعاون مع أي حكومة تلبي مطالب للمجتمع الفلسطيني في الداخل، على اعتبار أنه لم يعد في إسرائيل معسكر يسار مقابل معسكر يمين. إلا أن نتنياهو كان قد أعلن أنه لن يلجأ إلى الاعتماد على أصوات نواب عرب، لكن أحداً في إسرائيل لا يثق بأن نتنياهو لن يحاول تشكيل حكومة بالاعتماد على هذه الأصوات.

ووفقاً لإعلان التكليف، وبحسب نصوص القانون الإسرائيلي، سيحصل نتنياهو على مهلة أولى من 28 يوماً، وفي حال عدم نجاحه سيحصل على تمديد أسبوعين إضافيين قبل نقل التكليف إلى عضو كنيست من المعسكر الآخر، وهو سيناريو يبدو حالياً غير واقعي، في ظل إعلان ريفلين خلال المشاورات مع الكتل المختلفة، أنه قد يقفز عن هذا الخيار ويتجه مباشرة إلى نقل التكليف للكنيست مباشرة. وفي مثل هذه الحال، سيكون أمام الكنيست مدة أسبوعين لاختيار عضو كنيست يحظى بتأييد 61 عضو كنيست بشكل خطي لتشكيل حكومة جديدة.

على أي حال، يبدو الجدول الإسرائيلي مرتبطاً بنصوص القانون التي في حال اتّبعها الرئيس الإسرائيلي، إذا فشل نتنياهو واستنفد كل الخيارات المتاحة أمامه، فإن نقل التكليف من نتنياهو مثلاً إلى خصمه في المعسكر الآخر، ثم في حال فشل الأخير بتشكيل حكومة، والعودة إلى الكنيست، فإن ذلك يعني إبقاء إسرائيل في دوامة من المشاورات والمحاولات لتشكيل حكومة تنتهي في مطلع يونيو/حزيران، وعندها ستضطر إسرائيل للذهاب إلى انتخابات خامسة في 14 سبتمبر/أيلول المقبل. ومع أن المنافس الرئيسي لنتنياهو في حال فشله هو زعيم المعارضة الحالي يئير لبيد، إلا أن التقديرات تشير إلى أن مَن قد يحصل في الجولة المقبلة (بعد انتهاء المدة الممنوحة لنتنياهو) على التكليف الرسمي هو زعيم حزب «يمينا» نفتالي بينت، علماً أن حزبه حصل على 7 مقاعد فقط، لكن يئير لبيد أعلن أنه لن يعارض منحه التكليف على أساس تشكيل حكومة ائتلاف تقوم على أساس التناوب بينه وبين بينت، بهدف التخلص من حكم نتنياهو.

> قد يتجه نتنياهو لحل الكنيست بحال فشله في تشكيل الحكومة

لكن معسكر لبيد - بينت، يواجه معضلة عدم تمكّنه من تشكيل حكومة بديلة من دون مشاركة أو دعم من أي من القائمتين العربيتين في الكنيست، إذ إن عدد أعضاء الائتلاف بقيادة بينت - لبيد من دون النواب العرب هو 58 عضواً. وسبق أن أعلن زعيم حزب «تكفا حداشا» غدعون ساعر، ونفتالي بينت، أنهما لن يقبلا بتشكيل حكومة تعتمد على دعم من الأحزاب العربية.

وتعني موازين القوى الحالية أن الأزمة السياسية في إسرائيل ستستمر، خصوصاً أن أحد الخيارات المطروحة في حال فشل نتنياهو في تشكيل حكومة، أن يكرر الأخير مناورته في العام 2019 بالمبادرة إلى سنّ قانون حل الكنيست والذهاب إلى انتخابات جديدة، كي لا يمنح منافسه في المعسكر المضاد فرصة لمحاولة تشكيل حكومة جديدة تحول دون التوجه إلى انتخابات وتسدل الستار على حكم نتنياهو.

أوصى 52 عضو كنيست بتسمية نتنياهو (فرانس برس)